

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة الشرقية للاستثمار القابضة ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المرفقة لشركة الشرقية للاستثمار القابضة ش.م.ع.ع ("الشركة") وشركتها التابعة (المجموعة) الواردة على الصفحات ٢ إلى ٣٥، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر الموحدة والمنفصلة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة والمنفصلة، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن البيانات المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات توضيحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة الوارد في تقريرنا وصفاً مستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية مراجعتنا للقوائم المالية للشركة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

إن مسائل المراجعة الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل.

تقدير قيمة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر

انظر الإيضاح رقم ١٢ صفحة ٢٨ من القوائم المالية

موضوع المراجعة الرئيسي	كيفية تناول الموضوع أثناء قيامنا بأعمال المراجعة
تشمل الأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة استثمارات في أدوات حقوق مساهمين غير مدرجة بقيمة ٦٦٧,٦٧٢ ر.ع. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وهي تشكل ما نسبته ٤,٩٪ من إجمالي أصول الشركة. تعد قيمة أدوات حقوق المساهمين غير المدرجة للشركة إحدى أمور المراجعة الرئيسية نظراً للتعقيد الذي ينطوي على تقييم مثل هذه الأدوات وأهمية الاجتهادات والتقديرات التي تجريها الإدارة.	اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بها فيما يتعلق بهذا المجال، من بين أمور أخرى على:
وعلى وجه الخصوص، فإن تحديد الأسعار ضمن المستوى الثالث يعتبر ذو طبيعة اجتهدية نظراً لعدم توفر البيانات المستندة إلى السوق. وتدرج الشركة هذه الاستثمارات بصافي قيمة الأصول للاستثمارات الرئيسية بناءً على أحدث المعلومات المالية المتاحة.	<ul style="list-style-type: none"> تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية الرئيسية على عملية تقييم الاستثمار عن طريق الإدارة. تكليف خبير التثمين الداخلي لدينا بتقييم ملائمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية وتقييم المنهجية التي تتبعها إدارة الشركة بناءً على معرفتنا بالأعمال وقطاع الأعمال. تقييم تنبؤ الإدارة بالتدفق النقدي المستقبلي والعملية التي سحبت عن طريقها بما في ذلك اختبار الحسابات القائمة ؛ و تقييم ملائمة الإفصاحات المتعلقة بتلك الاستثمارات.

مسائل أخرى

لقد تمت مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للصندوق للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ عن طريق مراجع حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المؤرخة في ٢٦ فبراير ٢٠١٧.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم أي تأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة والمنفصلة أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية المراجعة، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

صفحة ٢

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم يعتزموا تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديهم بديل واقعي غير القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستتمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية الموحدة والمنفصلة. كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نستخدم أحكاماً مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لأجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير مراجعتنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خلاصتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.
- الحصول على أدلة مراجعة ملائمة وكافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة للتعبير عن رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن توجيه ومراقبة المجموعة وأدائها. ونظل كذلك مسؤولين فقط عن رأينا في المراجعة.

نحن نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بالنطاق المخطط للمراجعة وتوقيته، ونتائج المراجعة الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدد أثناء عملية مراجعتنا.

كما نقدم إقراراً إلى مجلس الإدارة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغه بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقدُ بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى مجلس الإدارة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في مراجعة البيانات المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل مراجعة رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير مراجعتنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية

نحن نرى أن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للشركة عن العام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تتوافق، من جميع النواحي الجوهرية، مع ما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال؛
- المتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.



بول كالاهان

٢٧ فبراير ٢٠١٨